كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم المالية العامة

الأزمات المالية" إدارتها ومواجهتها"

(دراسه تطبيقية للأزمة الإقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٨م)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

سيد طه بدوى

أستاذ ورئيس قسم المالية العامة

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

مقدمة من

الباحثة/ سالي احمد احمد طلبة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د سيد طه بدوي	أستاذ ورئيس قسم المالية العامة والتشريع الضريبي كلية الحقوق- جامعة القاهرة مدير مركز البحوث والإستشارات القانونية (الأسبق) نائب مدير مركز التحكيم جامعة القاهرة(مشرفاً ورئيساً)
أ.د إبراهيم عبد العزيز النجار	أستاذ الإقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق- جامعة المنوفية (عضواً)
أ.د الوليد صالح عبد العزيز	أستاذ الإقتصاد والمالية العامة المساعد كلية الحقوق- جامعة بني سويف(عضوا)

٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ"

صدق الله العظيم

سورة آل عمران، آية(٧)

الإهداء

إلى روح أخي الخالدة رفيق الدرب من كان ينتظر معي هذه اللحظة ، إلا أن أمر الله قد نفذ ولا يسعنا إلا القول إنا لله وإنا إليه راجعون.

***

إلى أبي وأمي فهما أبهى صورة للعطاء بلا حدود .

***

إلى أخي وأختي وأولادها وزوجها .

***

إلى زوجي الحبيب لم أجد من الكلمات ما يصفه سوى أنه الأمس واليوم وغداً.

***

إلى قرة عيني أولادي(سالي – سيليا – المختار– اليزيد)

***

إلى كل من أعانني في ذلك من قريب أو بعيد إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير اللجنة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" "رواه الترمزي"

عرفانا بالجميل.... ووفاء بالإخلاص أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلي أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور سيد طه علي مجهوداته البالغة لأصل إلي ثمرة مجهودي وكان لآرائه ومناقشاته الأثر البالغ في تذليل الصعوبات وإنجاز هذا البحث .

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير والاحترام إلي الأستاذ الدكتور/إبراهيم عبد العزيز النجار ، والأستاذ الدكتور/الوليد صالح عبد العزيز لقبولهما المشاركة في لجنة مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى ما تم تخصيصه من وقتهما في قراءة الرسالة وأثرائها بالنصائح والتوجيهات التي ساهمت في إخراجها بأفضل صورة وأسأل الله أن يضاعف لهم الجزاء، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلي كل من مد يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل.

الأصفهاني: إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غدِه: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر. **وختاما اتمنى من الله أن اكون قد وفقت في عملي هذا بالطريقة التي تنفع مصرنا الحبيبة .**

والله نعم المولى ونعم النصير

المقدمة

نحن نعيش الآن في زمن الأزمات، وعصر الكوارث، فعلى المستوى الفردي أصبح كل واحد منّا يلهث وراء المادة، ولا رادع للطموحات الجامحة التي يمكنها أن تصل بنا للهلاك. أما على مستوى المنظمات أصبح أصحاب رأس المال والمديرون في سباق مع غيرهم من المنافسين، وكل المنظمات تواجه أوضاعاً تنافسية حادة. فالحكومة تفرض ضرائب وجمارك عالية، والمستهلكون يطالبون بأسعار منخفضة والموردون يرفعون أسعار خاماتهم، والعاملون يطالبون بأجور أعلى وفي هذه الأوضاع التنافسية تعرض الممارسات السيّئة الآخرين إلى كوارث. وعلى المستوى القومي لا تخلو وسائل الإعلام من الأزمات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية... وغيرها، أمّا على المستوى العالمي فقد أصبحت الكيانات الكبيرة تقهر الأقلّيات وأضحت الدول تتصارع بشدّة فيما بينها، وامتدّ الأمر إلى صراع بين الحضارات. وحقّا لقد أصبح عصرنا هو عصر الأزمات.

ولقد كان للأزمات الإقتصادية وقع وأثر كبيرين على إقتصاديات البلدان، إذ أنها غالباً ما سببت تدهوراً حاداً في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم. وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل. وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وهذا ما تجلى في الأزمات الإقتصادية والمالية التي عرفها النظام الرأسمالي والتي هي موضوع دراستنا بدءاً من أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) الى أزمة جنوب شرق آسيا (١٩٩٧) وصولاً إلى الأزمة الإقتصادية العالمية (٢٠٠٨).

تعد الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٨ هي الأصعب والأقوى من بين الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ويمكن القول أنها أزمة مركبة إذ لها تشابكات وترابطات خلفية مع الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ سبعينات القرن الماضي مثل(أزمة النظام النقدي الدولي، أزمة الطاقة، أزمة التضخم الركودي، أزمة المديونية الخارجية، أزمة البطالة...الخ)وكلها أزمات هيكلية تكشف عن الطابع المتناقض بالغ العمق والتعقيد للنمو الإقتصادي الراهن للنظام الرأسمالي متمثلاً ذلك بإقتصاد الولايات

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٩
الباب الأول: الأزمات المالية الماهية والأنواع والتداعيات.....	١٨
الفصل الأول: ماهية الأزمات المالية وأنواعها وتاريخها.....	١٨
المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية.....	١٩
المطلب الأول: التعريف بالأزمات المالية.....	١٩
المطلب الثاني: الفرق بين الأزمات المالية والإقتصادية.....	٢٥
المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية.....	٢٧
المطلب الرابع: تاريخ الأزمات المالية.....	٣٧
الفرع الأول: الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى لسنة ١٩٢٩	٣٨
أسباب وخصائص الأزمة الإقتصادية العالمية الكبري لسنة ١٩٢٩ ...	٣٨
نتائج الأزمة الإقتصادية العالمية الكبر لسنة ١٩٢٩	٤٤
الفرع الثانى: الأزمات المالية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.....	٥٥
الفرع الثالث: أزمة الأسواق الناشئة وأزمات بداية الألفية الثالثة....	٦٦
المبحث الثاني: أسباب الأزمات المالية.....	٨٥
المطلب الأول: عدم استقرار الإقتصاد الكلي.....	٨٦
المطلب الثاني: اضطرابات القطاع المالي.....	٨٩
المطلب الثالث: تشوه نظام الحوافز	٩٢
المطلب الرابع: الفقاعات المضاربية.....	٩٤
المطلب الخامس: عدوي الأزمات المالية.....	٩٦
الفصل الثاني: الرأسمالية والعولمة وعلاقتمها بالأزمات المالية.....	١٠٨
المبحث الأول: دور الرأسمالية وعلاقتها بالازمات الإقتصادية.....	١١٠

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: علاقة الأزمة المالية بطبيعة النظام الرأسمالي.....	١١١
المطلب الثاني: التحليل الإقتصادي لأزمات النظام الرأسمالي.....	١١٧
المبحث الثاني: العولمة غير المنضبطة وتأثيرها علي انتشار الأزمات	١٢٢
المطلب الأول: الموازنة بين العولمة المالية والعولمة الإقتصادية.....	١٢٢
الفرع الأول: العولمة المالية.....	١٢٢
الفرع الثاني: العولمة الإقتصادية.....	١٢٤
المطلب الثاني: العوامل المساعدة علي تطور العولمة المالية.....	١٢٦
المطلب الثالث: العولمة المالية بين المزايا والمخاطر.....	١٣١
الفرع الأول: مزايا العولمة المالية.....	١٣١
الفرع الثاني: مخاطر العولمة المالية ودورها في تكريس الأزمات..	١٣٤
الفصل الثالث: المشتقات المالية ودورها في خلق الازمات.....	١٤٠
المبحث الأول: مفهوم المشتقات المالية والتطور التاريخي لها.....	١٤١
المطلب الأول: مفهوم المشتقات المالية.....	١٤١
المطلب الثاني: التطور التاريخي للمشتقات المالية.....	١٤٧
المبحث الثاني: انواع المشتقات المالية واهميتها.....	١٤٩
المطلب الأول: أنواع المشتقات المالية.....	١٤٩
الفرع الأول: العقود المستقبلية.....	١٤٩
الفرع الثاني: العقود الآجلة.....	١٥٤
الفرع الثالث: عقود الخيارات.....	١٥٥
الفرع الرابع: عقود المبادلات.....	١٥٨
المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية لعقود المشتقات.....	١٦١
المبحث الثالث: مخاطر المشتقات المالية ودورها في خلق الأزمات..	١٦٣
المطلب الأول: مخاطر المشتقات المالية.....	١٦٣
المطلب الثاني: دور المشتقات المالية في خلق الأزمات.....	١٦٦

الموضوع	الصفحة
الباب الثاني: إدارة الأزمات وآليات الوقاية بالتطبيق على الازمات المالية.....	١٦٩
الفصل الأول: الأسلوب العلمى لإدارة الأزمات.....	١٧٠
المبحث الأول: إدارة الأزمات: تعريف – أهدف – خصائص.....	١٧١
المطلب الأول: المقصود بإدارة الأزمات.....	١٧١
المطلب الثاني: إدارة الأزمات أهداف – خصائص.....	١٨٠
المبحث الثاني: نماذج إدارة الازمات.....	١٨٢
أولا: نموذج (ستيف البريخت).....	١٨٢
ثانيا: نموذج (جونستون وستبانوفك).....	١٨٣
ثالثا: نموذج (بيرسون ومتروف).....	١٨٤
رابعا: نموذج (المومني).....	١٨٥
الفصل الثاني: نظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية.....	١٨٦
المبحث الأول: مفهوم نظم الإنذار المبكر وأهميته والعوامل المؤثرة في فعاليته.	١٨٧
المطلب الاول: تعريف نظام الإنذار المبكر والعوامل المؤثرة في فعاليته.	١٨٧
المطلب الثاني: أهمية نظم الإنذار المبكر.....	١٩١
المبحث الثاني: مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات.....	١٩٣
المبحث الثالث: نماذج لنظم الإنذار المبكر.....	٢٠١
المبحث الرابع: مدى فاعليه نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالازمات المالية.....	٢٠٣
الفصل الثالث: أدوات إدارة الأزمات	٢٠٧
المبحث الأول: التخطيط وإدارة الأزمات.....	٢٠٨
المطلب الأول: ماهية التخطيط لإدارة الأزمات.....	٢٠٨
المطلب الثاني: التخطيط الإقتصادي.....	٢١٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني:المعلومات والاتصالات الفعالة ودورها في إدارة الأزمات.....	٢٢٢
المطلب الأول :المعلومات وإدارة الأزمات.....	٢٢٢
المطلب الثاني: الاتصالات الفعالة ودورها في إدارة الأزمات.....	٢٣٠
أولا: مفهوم اتصالات الأزمة.....	٢٣٠
ثانيا: أهمية الاتصالات في إدارة الأزمات.....	٢٣٢
ثالثا: الأنشطة و المهام الرئيسة لإتصالات الأزمة.....	٢٣٣
رابعا: مراحل التغطية الإعلامية للأزمة.....	٢٣٥
خامسا: أهمية التنسيق و التعاون مع وسائل الإعلام.....	٢٣٧
المبحث الثالث: فريق إدارة الازمات.....	٢٣٨
المبحث الرابع: سيناريوهات إدارة الازمات المالية كتقنية للتنبؤ.....	٢٤٢
المطلب الأول: ماهية السيناريو وأنواعه.....	٢٤٢
المطلب الثاني: تخطيط السيناريو.....	٢٤٦
المطلب الثالث: دور السيناريو في التنبؤ بأزمة الرهن العقاري.....	٢٤٧
الفصل الرابع: آليات الوقاية من الأزمات المالية	٢٥٢
المبحث الاول: دور صندوق النقد الدولي في الوقاية من الأزمات المالية.....	٢٥٣
المطلب الأول: إقامة جدار ناري للوقاية من الأزمات.....	٢٥٣
المطلب الثاني: الصندوق واصلاح اطار الإقراض	٢٥٦
المبحث الثاني: بعض الآليات الحديثة للوقاية من الأزمات المالية..	٢٥٩
المطلب الأول: إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي.....	٢٥٩
الفرع الأول: معالم النظام النقدي الدولي الراهن.....	٢٥٩
الفرع الثاني: آليات إصلاح النظام النقدي الراهن.....	٢٦٤
المطلب الثاني: بدائل أخرى لمواجهة الازمات المالية.....	٢٦٧

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: نظام التأمين على الودائع واهميته في الإصلاح المصرفي.....	٢٦٧
الفرع الثاني : أهمية تحليل بيانات الميزانية في تفادي الأزمات....	٢٧١
الفرع الثالث: تحرير حساب رأس المال.....	٢٧٣
الفرع الرابع: الرقابة على حركة رأس المال.....	٢٧٦
الفرع الخامس: تعبئة المدخرات المحلية في البلد النامية.....	٢٧٩
الفرع السادس: مراقبة نشاط صناديق التحوط.....	٢٨٠
الفرع السابع: الحوكمة كآلية لاستقرار النظام المالي والوقاية من الازمات المالية.....	٢٨٢
الفرع الثامن: تفعيل دور الدولة في الحياه الإقتصادية.....	٢٨٦
الباب الثالث: الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٨ ومدي انعكاسها علي مصر.....	٢٩٠
الفصل الأول: الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠(جذورها – مظاهرها – أسبابها).....	٢٩١
المبحث الأول: جذور الأزمة ومظاهرها والعوامل المساعدة علي ظهورها..	٢٩٢
المطلب الأول: جذور الأزمة.....	٢٩٢
الفرع الأول: الأزمة في ميزان المفكرين الإقتصاديين.....	٢٩٢
الفرع الثاني: الأزمات الدورية للرأسمالية.....	٢٩٥
الفرع الثالث: اختلالات الإقتصاد الكلي.....	٢٩٧
الفرع الرابع: اختلالات الإقتصاد الجزئي.....	٣٠٢
المطلب الثاني: العوامل المساعدة علي ظهور الأزمة.....	٣١٤
المطلب الثالث: ظهور الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨ والمحطات التاريخية الكبرى لها.....	٣١٦
الفرع الأول: ظهور الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨	٣١٦
الفرع الثاني: المحطات التاريخية الكبرى للأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨	٣١٨

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: خصائص الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ ومظاهرها	٣٢٣
الفرع الأول: خصائص الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨	٣٢٣
الفرع الثاني: مظاهر الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨	٣٢٦
المبحث الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨	٣٢٧
المطلب الأول: الأسباب المباشرة لحدوث الأزمة.....	٣٢٧
المطلب الثاني: الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨	٣٣٩
الفصل الثاني: الآثار والتداعيات الإقتصادية والمالية للأزمة العالمية ومدي انعكاسها علي مصر والدول العربية.....	٣٤٣
المبحث الأول: قنوات انتشار الأزمة المالية ومدى تأثيرها.....	٣٤٣
المطلب الأول: قنوات إنتقال الأزمة المالية.....	٣٤٣
المطلب الثاني: مدى تأثر دول العالم بالأزمة المالية العالمية.....	٣٤٦
المبحث الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية.....	٣٤٨
المطلب الأول: أثر وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد النقدي والحقيقي.....	٣٤٩
الفرع الأول: أثر وتداعيات الأزمة على الإقتصاد النقدي.....	٣٤٩
الفرع الثاني: أثر وتداعيات الأزمة على الإقتصاد الحقيقي.....	٣٥١
المطلب الثاني: آثار الأزمة علي الدول المتقدمة والنامية.....	٣٥٦
الفرع الأول: أثر الأزمة على الدول المتقدمة.....	٣٥٦
الفرع الثاني: أثر الأزمة علي البلدان النامية.....	٣٥٨
المطلب الثالث: أثر الأزمة على إقتصاديات الدول العربية.....	٣٦٠
المطلب الرابع: أثر الأزمة على قطاعات الإقتصادي المصري المختلفه.....	٣٦٨
الفرع الأول: أثر الأزمة على القطاع السياحي.....	٣٧٠

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني: أثر الأزمة على القطاع الصناعي.....	٣٧٥
الفرع الثالث: أثر الأزمة على القطاع التجاري.....	٣٨٠
- أثر الأزمة على النقل البحري.....	٣٨٠
- أثر الأزمة على الصادرات المصرية.....	٣٨١
الفرع الرابع: أثر الأزمة على القطاع المصرفي.....	٣٨٤
الفرع الخامس: أثر الأزمة على البورصة المصرية.....	٣٨٧
الفصل الثالث: الأساليب التي أتخذت لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨	٣٩٢
المبحث الأول: الجهود الدولية المبذولة لمواجهة الأزمة.....	٣٩٢
المطلب الأول: خطة الانقاذ الامريكية.....	٣٩٢
المطلب الثاني: خطة الاتحاد الاوربي.....	٤٠١
المطلب الثالث: خطة قمة مجموعة العشرين.....	٤٠٦
المطلب الرابع: الخطة العربية لمواجهة الأزمة.....	٤١٢
المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي وإدارته للأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨	٤١٧
المطلب الأول: تحركات صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمة المالية العالمية.....	٤١٩
الفرع الاول: المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق.....	٤١٩
الفرع الثاني: المساعدات المالية التي قدمها الصندوق.....	٤٢١
المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي.....	٤٢٢
المبحث الثالث: تقييم دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة..	٤٢٧
المطلب الأول: الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي.....	٤٢٨
الفرع الاول: الاخفاق في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية.....	٤٢٨
الفرع الثاني: التمسك بالشروط التقليدية في تقديمه للمساعدات....	٤٣٠

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث: محدودية الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.....	٤٣٢
المطلب الثاني: الإصلاحات الواجبة لتفعيل دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية.....	٤٣٣
الفرع الأول: تعزيز البنيان العالمي.....	٤٣٤
الفرع الثاني: إصلاح البنية المؤسساتية والتنظيمية لصندوق النقد الدولى.....	٤٣٥
الفرع الثالث: زيادة موارد الصندوق والتوجه نحو تجسيد دور المقرض الأخير.....	٤٣٩
الباب الرابع: معالجة العجز الدائم للموازنة العامة في مصر وأثر جائحة كورونا على الإقتصاد.....	٤٤١
الفصل الاول: عجز الموازنة (أنواع – أسباب).....	٤٤١
المبحث الأول: التطور التاريخي للموازنة العامة للدولة المصرية...	٤٤٣
المبحث الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة وأسبابه...	٤٥٠
المطلب الأول: أنواع عجز الموازنة العامة للدولة.....	٤٥١
أولا: العجز الجاري.....	٤٥١
ثانيا: العجز الشامل.....	٤٥١
ثالثا: العجز الأساسي.....	٤٥٢
رابعا: العجز التشغيلي.....	٤٥٢
خامسا: العجز الهيكلي.....	٤٥٢
المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة.....	٤٥٤
الفرع الأول: عامل النمو في الإنفاق.....	٤٥٤
أولا: زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية.....	٤٥٤
ثانيا: الانفاق العسكري.....	٤٥٥
ثالثا: اتساع نمو العمالة الحكومية.....	٤٥٥

الموضوع	الصفحة
رابعا: الأزمات الإقتصادية.....	٤٥٥
خامسا: التوسع في النفقات غير الضرورية.....	٤٥٦
سادسا: زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الإستهلاك.....	٤٥٦
سابعا: الكوارث الطبيعية.....	٤٥٦
ثامناً: التضخم.....	٤٥٦
الفرع الثاني: تراجع نمو الايرادات العامة.....	٤٥٧
الفصل الثاني: أساليب تمويل العجز المالي للدولة وعلاج العجز بالتطبيق على الموازنة العامة المصرية لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢.	٤٦٠
المبحث الاول: الأساليب والأدوات المالية المعاصرة لتمويل العجز المالي للدولة.....	٤٦٠
المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العام للدولة بواسطة الإقتراض..	٤٦٠
المطلب الثاني: تمويل العجز بواسطة الاصدار النقد.....	٤٦٥
المطلب الثالث: تمويل العجز بواسطة الضرائب.....	٤٦٧
المبحث الثاني: الآثار الناجمة عن عجز الموازنة العامة.....	٤٧٠
المطلب الأول: عجز الموازنة والتضخم.....	٤٧٠
المطلب الثاني: الآثار الناجمة علي تمويل عجز الموازنة بغير طريق الاصدار النقدي.....	٤٧٠
المبحث الثالث: علاج العجز الدائم في الموازنة العامة للدولة وعلاج تفاقم الدين في مصر بالتطبيق على الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٠/٢٠٢١	٤٧٨
النتائج المرجوة من التزام الحكومة بتطبيق نص المادة السابعة والثامنة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٨ بربط الموازنة العامة للدولة.....	٤٩٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: أثر جائحة كورونا على الإقتصاد المصري.....	٥٠٣
المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا على تحويلات المصريين العاملين بالخارج.....	٥٠٣
المطلب الاول: خصائص الهجرة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج.....	٥٠٥
المطلب الثاني: أثر انخفاض التحويلات على الإقتصاد المصري...	٥٠٨
المبحث الثاني: الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا على بعض القطاعات الإقتصادية.....	٥١١
المطلب الأول: تأثير جائحة كورونا على القطاع السياحي المصري.	٥١١
المطلب الثاني: تأثير كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة...	٥٢١
المطلب الثالث: أثر كورونا على الفقر في مصر.....	٥٢٦
المبحث الثالث: ميزان المدفوعات المصري خلال جائحة كورونا...	٥٣٧
الخاتمة.....	٥٤٣
قائمة المراجع.....	٥٤٩
الفهرس.....	٥٨٠

مستخلص

تناولت الدراسة شرح تفصيلي للأزمات المالية واسباب ظهورها ، وتعرضت الدراسة لازمة الكساد العالمي الكبير أزمة ١٩٢٩ واوجه الشبه بينها وبين ازمة ٢٠٠٨،كيفية إدارة الازمات وكيفية مواجهتها،وما هي الدروس المستفادة من الأزمات السابقة.

ثم تناولت الدراسة عجز الموازنة العامة في مصر كازمة دائمة وكيفية التعامل معها وحلها وكذلك آثر جائحة كورونا على الإقتصاد المصري.

وقدمت الدراسة بعض المقترحات التي من شأنها تساعد في إدارة الأزمات المالية.

وتوصلت الدراسة لبعض النتائج اهمها :

- اعتماد الدولار كعملة دولية وحيدة قد تسبب في عدة أزمات انعكست آثارها على الإقتصاد العالمي، لذلك لابد من إيجاد سلة من العملات الدولية حتى لا يسهل التأثير عليها.

- توجيه أموال القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة لتمويل المشاريع الإنتاجية وليس لتغطية النفقات الجارية لدور هذه المشاريع في خفض البطالة والحد من نسبة الفقر في المجتمع.

الكلمات الدالة :

أزمات مالية – كساد عالمي – إدارة الأزمات – الإقتصاد العالمي – عجز الموازنة العامة – المشروعات الصغيرة – المشروعات المتوسطة – المشاريع الإنتاجية.